

(٥)

النظام الاجتماعي الاسلامي

للنظام الاجتماعى أهمية كبرى : فهو الوقاء الذى يمنع كثيرا من أسباب النزاع والخلاف بين الناس ومجريات حياتهم العادية . ويدعو الى التفاهم سلفا على الحلول التى تتخذ فى مواقف هذه الحياة، ويفشى بين الناس المجاملة وحسن الصلة . ولذلك فهو يشبه الغطاء العاجى (المبنى) التى تكسو العظام والاسنان أو الأوانى ، فانها اذا أصيبت بأقل خدش سمح ذلك بتسلل الرطوبة والقذر داخل الجسم فيتسوس ويتفتت .

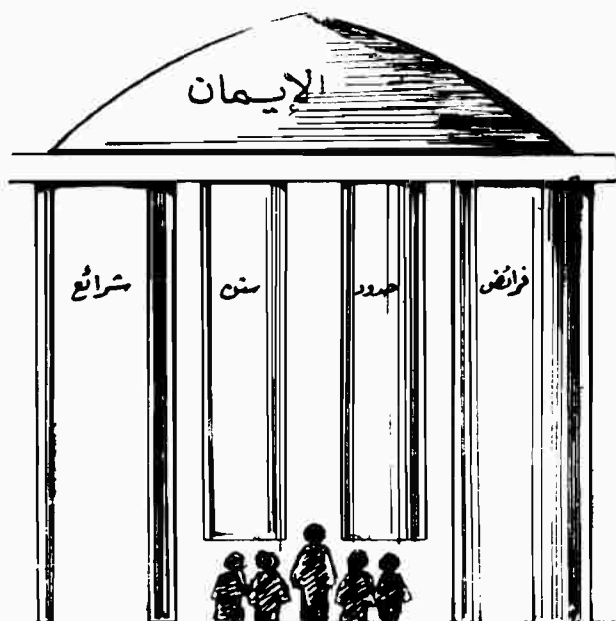
ولابد للبناء الاجتماعى الاسلامى من أن يقوم على الايمان ، الذى يؤدى الى الالتزام باحكام الله تعالى ، فهو معيار الصواب والصحة بجميع مظاهرها فى الجماعة الاسلامية .

وقال الامام البخارى فى صحيحه « ان للايمان فرائض ، وشرائع ، وحدودا وسننا ، من استكملها فقد استكمل الايمان ومن لم يستكملها لم يستكمل الايمان » .

وهذه القوائم الأربع - الفرائض ، والشرائع ، والحدود ، والسنن ، هى التى تقيم مظلة الايمان على الحياة الاسلامية .

فالأفرائض :

وهي الأمور التي أوجبها الشرع
- بالنص غالبا - ويعاقب على تركها ويثيب على
فعلها - هي أمور ذات وظيفة اجتماعية : إذ أنها تؤدي
الى التهيئة الذاتية والاجتماعية للمسلمين . فان
للعبادات وظيفة روحية تؤدي الى تصفية النفس
وحسن تكوين الرد . وبذلك ينشأ الضمير الذاتى



قوائم المجتمع الاسلامى

النظام الاجتماعى

للفرد المسلم ، فاذا عم فى المسلمين نشأ به ضمير اجتماعى عام يؤدى الى وحدة معايير الصواب والخطأ فى المجتمع .

ولذلك فالعبادات ذات وظيفة دستورية هامة فى تكوين الأمة (القاعدة الشعبية) وتوعيتها بالعقيدة الاجتماعية العليا وهى الايمان بالتوحيد .

وهى أداة الربط بين العقيدة والمعاملات والأحكام ، لان العبادات - وبخاصة الصلاة - تؤدى - بدوريتها وتجددتها - الى اذكاء نور الايمان فى القلب كلما خبا فيه وبذلك يظل المسلم حى القلب مراقبا لله فى أحواله فتحسن معاملاته .

ولذلك فان للمعاملات حكما من الوجوب والتحريم وما يدور حولهما ، الى جانب حكمها من حيث الآثار حرام اذا وقع على مال حرام كالخمر ويوصف بأنه ناقل الشرعية التى تترتب عليها فيوصف البيع مثلاً بأنه للملك موجب لدفع الثمن اذا كان صحيحاً .

وهذا فضلا عن وظيفتها التضامنية لان الصلاة تؤدى - فى الأصل - فى المساجد ، فيتعارف القوى

للتقسيم الاجتماعي

الغنى على الضعيف المحتاج ، وبذلك يصير المسلمون حقيقة كالبنيان يشد بعضه بعضا أو كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له الباقي بالسهر والحمى .

وهى تقسم الأوقات على المسلمين وتوحد سلوكهم لانها تؤدى فى وقت واحد ، سواء منها اليومى كالصلاة ، أو السنوى كالصوم والحج .

والشرائع :

وهى النظم الاجتماعية ذات الجزاء،تنظم الجماعة وتزودها بالقواعد التى تمنع الخلاف وتحسمه عند وقوعه ، وهى ضرورية لاقامة المجتمع على الايمان . لان المجتمع اذا سادته شرائع غير اسلامية فان الاسلام لا يكون ملزما فيها فينصرف الناس عنه . ومن تقيد به وحده وقع فى ضيق شديد اذ يكون ملزما من جانبه - بما يمليه دينه من حسن الوفاء والمعاملة، وما يمليه القانون من جزاءات وضعية وشكلية ، بينما يتحلل خصمه منهما ، فلا يلتزم الوفاء فى المعاملة ولا يتورع عن التحايل على القانون واستخدام نصوصه فى التهرب والتلاعب فيضطر ضعاف الايمان الى هجر الدين ويفتنون فى دينهم ، ولذلك فلا بد من

أن تقوم الشرائع الاسلامية لحراسة العقيدة فى المجتمع وحسن بنائه على الايمان .

والحدود :

وهى الموانع ، تؤدى ذات الدور الذى تؤديه الشرائع لانها منها . فهى حارسة على الجماعة الاسلامية حافظة لها . وهى ليست فقط الحدود العقوبات المحددة المقدرة على الجرائم السبع المعروفة وهى : القتل والزنا والحراية والسرقة والقذف والشرب والردة والتى وضعت حماية لعصمة النفس والدم والمال والعرض، ولكنها كذلك كل ممنوع محظور يؤدى الى تفتت الجماعة الاسلامية واشاعة الفرقة فيها . فكل ما يؤدى الى جمع الناس على الايمان هو من الاسلام، وكل ما يؤدى الى تفريقهم هو من الحدود والموانع . ومن أهمها : أن يرمى الناس بعضهم بالكفر والنفاق . فان ذلك من شأنه استباحة الدماء والأموال والأعراض وازالة العصمة عن الناس فى دار الاسلام فتعم الفوضى وتفسد الاحوال .

والسنن :

وهى المناهج الذاتية فى طرق الحياة والمعيشة وتتحول الى مناهج عامة بالاتباع العام لها .

الناحية الاجتماعية الذاتية

ويعنى الاسلام عناية كبرى بالتربية الذاتية للفرد ، وهى تؤدى فى النهاية الى التكوين الاجتماعى العام على مناهج الايمان .

فالسنة ومناهج الحياة الاسلامية نوعان :

١ - سنة ومناهج لتربية الايمان فى القلوب وزيادته فيها :

وهى طرق خاصة للتقويم الذاتى بالتدريب على هجر المعاصى والاقبال على الطاعات ، فان المحوظ هو أن المعاصى تنقص الايمان لان الانسان لا يرتكبها قصدا وعلما الا مع الاستهتار بأحكام الله والفجور عليها وباعتقاد ذلك يظلم القلب وينقص الايمان فيه ، وان الطاعات تصحبها التضحية بالفوائد العاجلة من اللهو والمتعة وارضاء الغرور والاستكثار من المال .. ولذلك فاعتقاد هذه التضحية يزيد تقدير النفس للقيم المعنوية الايمانية . وبمرور الوقت تكتسب النفس أربعة مقامات رئيسية : التوكل وهو حصيلة الايمان ، والصبر وهو حصيلة البلاء ، والشكر وهو حصيلة الرزق ، والتوبة وقرب الرجوع وهو حصيلة

النظام الاجتماعى

الخطأ . وهذه المقامات تتدرج بين الخوف والرجاء من ناحية ، وبين التقوى والاحسان من ناحية أخرى فتتعدد الى أنواع لا حصر لها . .

ولابدأن يرتاد المسلم هذه المناهج لمجاهدة نفسه والرقى بها . ووسيلته لذلك خمسة أمور ، النوافل : كالتى نزلت بها الآيات والأحاديث ، وحسن الأسوة بالنبي صلى الله عليه وسلم ، والاجتماع على عالم مسلم صالح يقتدى به ، وحسن الصحبة والاخوة فى الله . واقامة أمور الاسلام وخصاله فيما بينه وبين مخالطيه .

٢ - آداب الحياة الدارجة :

وهى الأمور المندوبة شرعا حتى تصير طريقة حياته ، فان الحرص على هذه الآداب يمنع المنازعات ويفشى المجاملات . وهذه الآداب درجات : بعضها بين الانسان ونفسه كمنظافة الجسد وحسن الهيئة وتعود حسن الخصال الحميدة واجتناب الأخلاق الرديئة .

وبعضها الآخر بينه وبين أهله وذويه وهى صلة الرحم . وذلك يتقبل الأقارب على علاقتهم لان العلاقة بهم ليست اختيارية كالصداقة . وقوامها حسن الصحبة والتناصر فى العدوان عليه مظلوما ونصحه ان كان ظالما ، والانفاق عليه فى عسره .

لتنظيم الاجتماعى

وبعضها بين الانسان ومخالطيه من الجيران وأهل مسجده ، وزملائه واخوانه فى الله ومعارفه . وتقوم على حسن المعاشرة وافشاء السلام والمجاملة كاطعام الطعام ، وأن يلقاه بوجه طلق وأن يعينه ما استطاع ويتغاضى عن مساوئه . وكل ذلك بمعايير معروفة فى كتب الأدب الاسلامى كاحياء علوم الدين للغزالي . ثم هناك الآداب الاجتماعية العامة مع جملة المجتمع الاسلامى ، وأهمها فروض الكفاية فى اقامة المصالح ودرء الضرر عن المسلمين .

الناحية الاجتماعية العامة

ومن المؤكد أن المسلم لا يحسن القيام بالآداب الاجتماعية الاسلامية الا اذا كانت الحياة القانونية تحمى هذه الآداب بالجزاء الرادع على مخالفيها . ولا يتأتى ذلك الا اذا كانت الحياة الاقتصادية على أسس اسلامية وتحترمها . والحياة الاقتصادية تتطلب النظام الدستورى السياسى الاسلامى ، وهو لا يتيسر الا فى ظل المكانة الدولية القوية للمسلمين . وبدون ذلك يتعذر على المسلم الانحماج فى الحياة الاجتماعية مما ينقص عليه ايمانه ويفسد داخلية حياته النفسية . فيصير غريبا فى الجماعة ويصير كالقابض على الجمر .

النظام الاجتماعى

والناحية الاجتماعية العامة - كما بينا - تقوم على فروض الكفاية السابق ذكرها .

وهى تؤدى الى الظواهر الاجتماعية الآتية :

أولا - ظاهرة التضامن الاجتماعى :

وأساسها هو وحدة الايمان المؤدية الى وحدة الفكر ووحدة الوسائل والاضاع ، ومن ثم الى وحدة العمل والطريقة، وهى حتما تؤدى الى التضامن . وهذا التضامن نوعان .

التضامن الأفقى :

بين أعضاء المجتمع الاسلامى : وهو بدوره تضامن ايجابى باقامة المصالح ودرء المفسد، وتضامن سلبى بمحاولة التخلص من الاثم العام الناشئ عن القعود عن الوسائل الايجابية لمصلحة المجتمع . وخاصة بالتناهى عن المنكر فانه لحمة البناء الاجتماعى وانما يمنعه امران : شيوع الكبرياء المؤدية الى منع قبول النصيحة ، أو شيوع الاثم الذى يؤدى الى أن يسهل كل انسان لغيره سبيل تعاطى هذه الذنوب . وكلاهما موجب للعنة الله والهلكة . وأسوأ درجته أن يصل الفاسدون الى أن يصيروا مفسدين وأن يتولوا الذين كفروا لتقنين الآثام وقلب المشروعية اليها بفلسفتها أو حمايتها بالنفوة . . (المائدة ٧٨ وما بعدها)

والتضامن الرأسى :

بين السلطة والشعب لكونهما يسعيان لغرض واحد هو القيام بأحكام الله . وهو بدوره يتطلب ايجابية بالناصرة ، وبدفع السلبية باخلاص الشورى لاهلها ، والنصح لعامة المسلمين .

ثانيا - ظاهرة الواجب العام والحق العام :

وهذه الظاهرة لم تكن واضحة فى النظم الوضعية، ولكن هذه الواجبات العامة ما زالت سلبية فى الغالب فيما بين الناس وبعضهم البعض ، كالتزام الحيطة والحذر الذى يؤدى للمسئولية عن الخطأ ، ولا نكاد نجد التزاما بين الافراد منشؤه القانون سوى التزام النفقة بين الاقارب . . ومعظمها حيال الدولة كالتزام الضريبة وأداء الخدمة العسكرية ونحوهما .

أما فى الاسلام فان هذه الالتزامات توجد فى مواجهة الافراد لبعضهم البعض بسبب ظاهرة التضامن الاجتماعى السابق ذكره ، فانه مما يخالف الاسلام أن يوجد فقير بلا عائل أو ضعيف بلا كفيل أو مريض بلا علاج أو طائب علم بلا مصرف . . ويقوم المسلمون بالوفاء بذلك كواجب تحت جزاء الاجبار . ولذلك فهو ليس احسانا اختياريا بل حق مستحق لقوله تعالى « وفى أموالهم حق » فالحق يجعل المستحق دائنا حقيقيا بوسائل القهر القانونية .

النظام الاجتماعي

وكذلك فمن الواجب العام اقامة المرافق العامة والمصالح وهى على عاتق القادرين من الافراد ، وكل ذلك تحققة الحسنة ودعواها عند التقصير فيها ويتكفل نظام الموقف بتنظيم مصرفه الدائم .

ثالثا - ظاهرة التدرج الاجتماعى :

وهى أساس تكافؤ الفرص فى أى مجتمع ومؤداها : أنه فى المجتمع المعين تميل الكفايات الى التدرج حسب المبدأ المسيطر على الجماعة ، ففى مجتمع الأشرار يجد أهل الشر سبيلهم الى القمة وتقع النعمة على أهل الخير . وفى مجتمع العلم يجد العلماء طريقهم الى التقدم والسيطرة الاجتماعية ، ولا يجد الأشرار سبيلا الا النفاق والتدأرو والمصانعة .

وهذه الظاهرة عظيمة الأهمية فى الإصلاح الاجتماعى لبناء الجماعة الاسلامية على الايمان .

رابعا - طبقات التشكيل الاجتماعى :

ليس المجتمع الاسلامى مجتمعا طبقيا بأى حال « فالطبقة » هى فئة محدودة تسعى لاستغلال فئة أخرى ، أو هى فئة غير محدودة تسعى للتخلص من استغلال فئة أخرى . وانما قوله تعالى « وجعلنا بعضكم فوق بعض درجات » فانه قضاء منه وليس

النظام الاجتماعى

أمرنا كقوله « منهم شقى وسعيد ، كما أنه ينصرف فى الغالب لطبقات الآخرة .

وهذه الظاهرة لم توجد فى الاسلام لان قواعد الشريعة تتميز بالعدل والسلام ، وبسبب علو مثلها تنفى الظلم والصراع عن المجتمع . فهى تلزم الغنى القادر برعاية الفقير المحتاج الزاما مصحوبا بالجبر والجزاء .

فالعلماء وعامة الشعب :

هم فى الحقيقة طبقة واحدة لان العلماء يخرجون من غمار الشعب ، وباب التعليم مفتوح أمام أى فرد مهما قلت مكانته .

والرقيق :

ليسوا طبقة اجتماعية دائمة للاستغلال الاجتماعى فى الاسلام . فالمصدر الوحيد للاسترقاق عندنا هو الأسر فى الحرب . وبدلا من أن يودع الأسير فى معتقل عام ثم يرد لقومه وقد زاد ضراوة وحقدا ، يعهد به لاحد المسلمين ويكلف وجوبا بحسن معاملته (حتى أنه اذا لطمه أعنتق فورا) ويتمتع بكافة حقوق الانسان سوى أنه محجور على ماله لقرب عهده

النظام الاجتماعى

بالكفر وعداوة المسلمين • فالرق حالة من حالات الحجر فحسب كالسف و صغر السن والافلاس ونحو ذلك • ولكن يجوز بيعه لان هذا البيع هو بمثابة استرداد حصة من الغنيمة ، فانه يعطيه الرقيق ويسترد حصته التى تمولت وتقومت عليه • وأما ما تطورت اليه الاحوال من النخاسة والاتجار فى العبيد فليس من الاسلام فى شىء •

وأما حق السيد فى التسرى بجاريته واستبدالها فهو بناء على تخصيصها له • فالزواج تخصيص بعقد والتسرى تخصيص بسبب واقعة •

وفى بعض المذاهب يجب أن يشهد شاهدان على التسرى كالزواج تماما • واذا أولدها فوليدها حر وهى حرة ولو سقطت فيه • وهو يؤدى الى ادماج المسلمين فى الشعوب المغلوبة بأن يخرج جيل أعمامه مسلمون وأخواله من ذلك الشعب • ومن الخطأ أن نقارن هذه الحالة بحالة العبودية التى عرفها الغرب والمنافية حقا لحقوق الانسان • وبينما تتسع فرص الاعتاق فى الاسلام حتى تقضى على المأسورين سريعا ، نجد أن العتق كان عسيرا فى القانون الرومانى ، فلم يكن يجوز الا بأمر امبراطورى لعمل بطولى خارق للعادة •

أهل الذمة :

هم يتمتعون أيضا بحقوق الانسان كاملة .
غاية ما فى الأمر أن الشريعة تمنع أسباب تسلطهم الاجتماعى حتى لا تؤدى قوتهم الاجتماعى الى افتتان ضعاف المسلمين بهم واعتناق دينهم . والشريعة نظام مذهبى لابد أن تعلو فيها كلمة الايمان لقوله تعالى : « ان أكرمكم عند الله أتقاكم » .

بناء المجتمع الاسلامى على الايمان

وهذا البناء يتطلب القيام فى وقت واحد بأمرين يتطلبهما هذا الاصلاح ، ونحن نشبه فيه المجتمع بحقل يتطلب الزراعة ، فهو يتطلب - من ناحية - اختيار البذور الحسنة الجيدة ، وهى القواعد الاجتماعية الصالحة ، ومن ناحية أخرى يتطلب التهيئة البيئية للأرض ذاتها ، ومن ناحية ثالثة الزراعى الماهر وهو المصلح الاجتماعى أى الحكومة أو الفرد .

١ - القواعد الاجتماعية الصالحة :

والنظرة الى هذه القواعد على مذهبين :

يرى أن هناك مثلاً علياً وقيماً إنسانية رفيعة
يجب أن يتحراها البشر ويسعى إليها . وهذه النظرة
الأدبية هي التي تسود العالم في العصر الحديث .

والنظرة الثانية للقواعد الاجتماعية :

هي نظرة وضعية بحثة تقوم على الاستجابة
للمؤثرات الوقتية في كل زمان ومكان للتشريع . وهذه
النظرة غير أدبية وتجعل للأمراض الاجتماعية
الكلمة العليا في النظم الاجتماعية ، وبسببها تنصدر
القوانين غير الأخلاقية كإباحة الشذوذ الجنسي والزنا
والخمر ونحو ذلك ، كما أنه بسببها يتجه المجتمع
لحماية الاستغلال الرأسمالى أو يخضع لديكتاتورية
الشعب الكادح التي تسيطر عليها الكوادر ويستغلها
زعماء الأطماع .

ولا شك أن النوع الأول وهو القواعد المثالية ذات
القيم المعنوية الإنسانية أفضل . وقد اتفقت الكلمة
على أن الشريعة الإسلامية أنقأها وأرقأها ، سواء في
مجال التنظيم الدستوري أو الإداري « الاقتصادى أو
الدولى » لقيامها على العدالة والسلام وقدرتها على
نفى الظلم والصراع .

ولكن المشكلة التى تقف فى سبيل الاعتراف
بهذه القواعد فى العالم الغربى أمران : أحدهما تعذر
تحديدها • والآخر صعوبة التوفيق بين ثباتها
وتطور المجتمعات •

والوجه الاول من هذه المشكلة تخطته الشريعة
الاسلامية بأن هذه المثل مفصلة أشد التفصيل فى
الكتاب والسنة وفى الوسائل العلمية التى حققها
الفقه فى بيان كفيات تطبيقها تأصيلا وتفريعا • وهذه
المشكلة وقفت حجر عثرة فى سبيل الفكر الاجنبى
فسقطت بسببه نظرية « القانون الطبيعى » التى قيل
بها فى القرن الثامن عشر واستيقظت فى هذا العصر •
كما أنها تقف مشكلة فى وجه الفكر الاشتراكى الذى
يتطور بحتمياته على نحو يخرج من اطاره الاول •

والوجه الثانى لهذه المشكلة دبرته الشريعة على
أحسن وجه ببيان أن الاحكام المتعلقة بالضرورات
والغرائز الانسانية كحفظ النفس والنسل والمال
هى أحكام ثابتة لا تطور فيها ، وأما الاحكام المتعلقة
بكفيات استيفاء هذه الضرورات والغرائز ومناسبتها
وملاءمتها ، فهى تقبل التطور ، بل يجب فيها • وان
حفظ أدنى التحسينات يؤدى الى ضبط أعلى
الضرورات ، بحيث يكون تحقيق الوسائل الكمالية

فى الاول مثلا حائظا لضرورات الدين . وبذلك لا يقال أن انسان الكهوف غير انسان عصر الذرة ، فهما سواء فى الحاجة الى الطعام والمأوى والجنس والأمن، وانما الفارق بينهما فى الكيفيات كعوامل السرعة والمقادير وتغير الذوق ، وتتطور الشريعة الاسلامية بلاشك فى الاحكام المتعلقة بالاخيرة دون ما يتعلق بالاولى (انظر الموافقات للشاطبى - الجزء الثانى فى المقاصد الشرعية) .

٢ - التهيئة البيئية :

وهذه التهيئة تقوم على قصد معلمى الشعب بالتوعية .
فتوعية أستاذ جامعى خير من توعية ألف طالب .

ومن أهم معلمى الشعب : رجال الاعلام ، ورجال التعليم بدرجاته ، ورجال الوعظ والارشاد والتربية القلبية والايمانية (رجال التصوف بشرط التزام أحكام الشريعة والمناهج الاسلامية الحقيقية النظيفة) ورجال السلطة ابتداء من المشرع والقاضى الى رجل البوليس لكونه أكثر الناس احتكاكا بالشعب .

وبذلك فالتوعية الاسلامية ليست بذرا يلقي فى

النظام الاجتماعى

حقول عام ، بل عناية بالقمم أولا ، ولذلك فان مجتمع الاسلام هو مجتمع علم • والعلم فيه قبل الايمان • اذ لا يتحقق الايمان بلا علم (صحيح البخارى باب : من قال أن العلم قبل القول لقوله : فاعلم أنه لا اله الا الله) •

وطبقا لقانون التدرج الاجتماعى السابق ذكره .
يتهيأ المجتمع بسرعة نحو الفضيلة والايمان •

٣ - المصلح الاجتماعى :

فاذا تفشى الوعى الاسلامى على الوجه السابق صار كل فرد معلما لغيره فيصير الأب معلما لاسرته والصديق ناصحا لاخيه • ويرفض الضمير الاجتماعى أى مخالف للشريعة الاسلامية وآدابها •

وبالذات فى ظروفنا فى مصر - فان الواقع أن المصريين يسيرون على الشريعة فى حياتهم وعرسهم • وهى مطبقة فعلا فى البلاد ، ولا ينشق عليها الاقنة من أهل الفجور فى أوساط الملاحى وسياح اللهو وطالبي الهوى وأشباههم ، ثم المنحليين من المترفين وأبناء الطبقات الدنيئة ، وفيما عدا ذلك فالجسم العام للامة على أفضل الدين والخلق •

النظام الاجتماعى

ويكاد الدور الاول المطلوب من الحكومات هو رفع العراقيل التى تعوق انطلاق الشريعة فى مجراها الشعبى ، وذلك بأن تصير الشريعة دفعا دستوريا لالغاء القوانين المخالفة لها ، وخاصة بتأكيد النص فى الدستور على أنها المصدر الاساسى الوحيد - وان كان النص الحالى على ذلك كافيا عند صدق النية - حتى يجد الافراد سبيلهم الى طلب الغاء القوانين المخالفة مع انجاز التقنين الجنائى الاسلامى لكونه الحارس الرادع لحماية الشريعة - هذا فضلا عن منع اضطهاد رؤوس الاسلام وحماية الآداب الاجتماعية الاسلامية بسياسات النظم التشريعية والاقتصادية والدستورية .

ولا شك أن العلاج الاجتماعى يتطلب حنان « الرقيب الاجتماعى » على النفسية الاجتماعية، فان الضمير الاجتماعى - كالضمير الفردى - يتعقد بسبب التجارب القاسية والمخجلة التى يتعرض لها المجتمع . ويكتنز هذه العقد فى خلفيته كأي فرد تماما .

ولكى ينفس المجتمع عن هذه العقد يجب أن يكون « الرقيب » متفهما لهذه العقد عطوفا عليها .

وهذا الرقيب الاجتماعي هو :
الحاكم والسلطة العامة : فان عليه - بعطفه
ورحمته - أن يعالج الآلام الشعبية ويزيل أسبابها
ويسري عنها .

ثم الرأي الاجتماعي العام : فيجب أن يكون
متسامحا غفورا بعيدا عن القسوة والتزمت .

ثم ايمان أنفرد بالله وحسن ظنه به ، فان علم
أن الله غفور رحيم ساعده ذلك على اقالته لعثراته .
وان يؤمن من رحمته وقنط منها ساعد ذلك على نقص
الايمان واغلاق منافذه .

أحسن الله لنا الخاتمة